الندوة السادسة عشرة

**حرية التعبير في الإعلام العربي**

٢٠٠٧/٥/١م (١٤٢٨/٤/١٤هـ)

الضيف/ الأستاذ عبد الله بن إبراهيم الكعيد

كاتب

مدير الندوة/ الأستاذ ميرزا بن علي الخويلدي*

**السيرة الذاتية للمحاضر:**

- من مواليد مدينة عنيزة للعام ١٩٥٤م (١٣٧٣هـ).
- حصل على شهادة البكالوريوس في العلوم الأمنية عام ١٩٧٤م (١٣٩٤هـ).
- حصل على الماجستير في الإدارة الأمنية من بريطانيا عام ١٩٨٥م (١٤٠٥هـ).
- حصل على الدبلوم العالي كاستشاري في إدارة المرور من بريطانيا أيضا عام ١٩٨٦م (١٤٠٦هـ).
- يحضر حاليا لرسالة الدكتوراه في مجال الصحافة بالجامعة الأمريكية.
- أصدر كتابين هما (المرور بين الماضي والحاضر)، و(العيون الساهرة).
- قدم برنامج ( العيون الساهرة) على القناة الأولى ابتداء من عام ١٩٧٥م (١٣٩٥هـ) ولمدة ست سنوات.
- شارك في الكثير من حملات التوعية والتثقيف.
- يحمل سبعة أوسمة وأنواط منها ميدالية التقدير العسكري ونوط الابتكار وميدالية تحرير الكويت.
- يكتب في جريدة الرياض منذ أكثر من عشر سنوات في زاوية تحمل مسمى (القافلة تسير).

*مدير مكتب جريدة الشرق الأوسط في المنطقة الشرقية

**كلمة مدير الندوة:**

منذ سنوات طويلة وأنا أعمل في مجال الصحافة. كنت أبحث عن دور الرقيب فيها، وكثيرا ما شاهدت زملاء يفتشون في أروقة صاحبة الجلالة عن هذا الكائن، يتساءلون أين يكون. وقد تأكد لي أنه موجود وإن لم يكن ملموسا بشكل واقعي.

الرقيب كامن في الذاكرة، في الذهن والقلب والمجتمع. ويعي الكثير منا تماما أن مفهوم الرقيب هو مفهوم ملتبس، خاصة حين نتحدث عنه في بلد مثل بلدنا ومجتمع كمجتمعنا. وما يظنه العالم بأن الرقيب هو فقط كائن سياسي أو أمني يخطئون غالبا؛ فهناك الرقيب الاجتماعي، والرقيب الديني، والرقيب العرفي، والرقيب الاقتصادي، وكلهم أشد وطأة في كثير من الأحيان من الرقيب الأمني.

في الصحافة، تمنع مقالات، توقف أقلام، تصادر أراء، وكلها مساوئ صحافية، عنها سيحدثنا ضيفنا الليلة، وهو ممن ركب سفينة الصحافة وطاف بها البحار سابحا عكس التيار، كتب مقالات شديدة الوطأة ولكنها رائعة وأيضا خفيفة الظل، منعت بعض مقالاته في الصحافة، وفي صحيفة الرياض تحديدا، ولكنه استطاع في الكثير من مقالاته أن يقول ما عجز الآخرون عن قوله.

**المحاضرة:**

في الحقيقة، الأستاذ ميرزا الخويلدي تحدث في تقديمه للمحاضرة عن فكرة الرقيب التي أكاد أجزم أنه لا يفتح حديث عن الصحافة إلا وقفزت فكرة الرقيب إلى الذهن.

بالنسبة لي، لست إلا أحد المجتهدين في مجال الإعلام؛ فقد عملت فيه مبكرا عن طريق التلفزيون عام ١٩٧٥م (١٣٩٥هـ) في برنامج سادته نمطية مختلفة عن السائد في تلفزيون رسمي يتحدث باسم الحكومة؛ فقد كنت أخرج عن النص كثيرا، ولا أتقيد بما يفرض علي من تعليمات أو حتى من صيغ، وكان ذلك مما ليس معتادا لدى المشاهدين. وحاولت حينها بفكرة ما يمكن تسميته بإرضاء الرقيب، وذلك عبر تمرير ما أريد قوله بوضوح وصراحة دون أن أغضب السلطة فيستعدي علينا بذلك أحد.

لقد عملت جاهدا مع مجموعة من الشباب طيلة حياتي العملية لنقول الكلمة الصادقة المجردة من كل القيود، ورغم اصطدامنا بعض العقبات، إلا أن التغيرات الطبيعية بمرور الوقت ساهمت في حلحلة الكثير منها، واستوعب الكثير فيها أن تكميم الأفواه لا يخدم القضية بأي حال من الأحوال، ولذا يمكن للراصد لمسيرة الإعلام السعودي خلال السنوات الثلاث الماضية ملاحظة التغير الكبير في هامش الحرية، وخصوصا في الكلمة المكتوبة في الصحافة وبات مسموحا ما لم يكن متخيلا التطرق له قبل حوالي خمس سنوات.

وقد لا تعنيني كثيرا الأسباب التي أدت لذلك، هنا على الأقل، بيد أنه يعنيني مدى الاحتفاء بهذا التغير لكثير من المهتمين الذين باركوا محاولين أن يدفعوا بهذا السقف للأعلى، موقنين بحاجة الناس الحقيقية إلى فك هذه الاحتقانات بالتنفس عبر رئة أكبر وأفسح. هذا ما أكدته لي مراجعتي إلى ما كتب في مختلف الوسائل

الإعلامية السعودية، ووجدت بالفعل اتساع هامش الحرية، وأن الرقيب الرسمي لم يكن يوما بالحدة التي اتهم بها، بل أن المتلقي أحيانا قد يكون أشد حدة منه.

الحديث عن الرقيب والرقابة يجرنا إلى البحث في تاريخ الرقيب نفسه، ولادته ونشأته، وكيف أصبحت له هذه السلطة، من هادنه ومن دجنه ليكون مسالما في أبسط حالاته؟ وذلك مما لا يحتمله وقت الأمسية، لذا وجدتني أفكر في طرح رؤيتي لحرية التعبير.

الحقيقة أننا عندما نتحدث عن الحرية بصفة عامة، فإن ما يتبادر للذهن للوهلة الأولى هي صورة الرقيب الحاضر، تماما كما قال الأستاذ ميرزا في بداية الندوة. ولأن الناس في عالمنا العربي قد تعودوا على قائمة من الممنوعات، فقد أصبح التفكير في الممنوع غالبا على ما سواه. فما هي الرقابة وما هو الرقيب؟

أورد الصديق محمد القشعمي في كتابه (الفكر والرقيب) تعريفا شاملا استقاه من الموسوعة العربية العالمية؛ فذكر أن الرقابة هي "التحكم فيما يسمح للأشخاص بقوله أو سماعه أو كتابته أو قراءته أو رؤيته أو حتى فعله، ويأتي هذا النمط من التحكم عادة من الحكومة أو من أشكال متنوعة من جماعات خاصة".

لقد كانت حرية التعبير والآراء الشغل الشاغل للمجتمعات منذ قديم الزمن، ويذكر الدكتور أحمد ماهر في كتابه (حقوق الإنسان) أن أول إشارة لحق الإنسان في حرية تبادل الأفكار قد وردت في "ميثاق حقوق الإنسان والمواطن" الذي أعلنته الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م (١٢٠٣هـ)، ثم تبعها "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤكدا أن لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير. وفي عام ١٩٤٦م (١٣٦٥هـ) صدر قرار الأمم المتحدة، والذي يؤكد على حق الإنسان في تداول المعلومات. وقد وقعت جميع الدول العربية على هذه الاتفاقيات، ولكن شيئا مما وقعت عليه لا يطبق على أرض الواقع، وهذا يجرنا بطبيعة الحال للتساؤل عن حرية الرأي في الدساتير والقوانين العربية، غير أن الحديث في هذا الموضوع غير مشجع حقيقة؛ وسأستعرض هنا بعض النماذج من القوانين.

في قانون المطبوعات المصرية مثلا، وحسب كتاب (الفكر والرقيب) للكاتب محمد القشعمي، فإنه لا توجد إشارة للرقابة على الصحف، وحتى تراقب الحكومة المصرية الصحف استندت على قوانين أخرى غير قانون المطبوعات.

كذلك، ينص نظام المطبوعات والنشر في المملكة العربية السعودية الصادر عام ١٩٨٢م (١٤٠٢هـ) في مادته الرابعة والعشرين على أن حرية التعبير عن الرأي بمختلف وسائل النشر مكفولة في إطار الأحكام الشرعية والنظامية، ولا تخضع الصحف المحلية للرقابة إلا في الظروف الاستثنائية التي يقررها مجلس الوزراء. ولا أدري كيف تكون الحرية حرية إن ألغيت كل معانيها حين تطوق بإطارات، كقرارات مجلس الوزراء التي تنتهج ربط حريات الرأي والتعبير في كل الأحوال بقيود قانونية تغلف بها قراراتها وإضفاء صفة الرسمية عليها كما في الصيغ "في حدود القانون"، أو "بمقتضى القانون"، أو "وفقا للشروط والأوضاع التي بينها القانون"، أو "بشرط ألا يتجاوز حدود القانون".

الواقع الحاصل في ظل ذلك هو اعتبار أغلب ما يرد في الصحافة السعودية مخالفا للأحكام الشرعية، لهذا حاول البعض تقديم الكثير من الشكاوى على ما يكتب في الصحافة السعودية، فضلا عن الشتم والتشهير الذي يطال بعض الكتاب في مواقع الانترنت. ومحاولات إفساد أي نشاط يسعى لتعزيز مساحة الحرية، تماما كما حصل لفعاليات معرض الكتاب الذي نظم مؤخرا في الرياض بحجة مخالفة مادة بعض كتبه للأحكام الشرعية.

يعتبر الفيلسوف جون ستيوارت المتوفى سنة ١٨٠٦م (١٢٢٠هـ) من أوائل من نادوا بحرية التعبير عن الرأي، وإن لم يكن أخلاقيا في نظر البعض ما لم يلحق الضرر بالغير، رغم الجدلية حول ماهية الضرر؛ فهو يرى أن إسكات مخالف واحد لما اتفق عليه البشر كفيل بإسكات هذا الواحد للبشر متى تمكن. أما المؤرخ ود وود، فيرى أننا إذا منعنا التعبير أو فرضنا عليه الرقابة أو عاقبناه بسبب محتواه أو بسبب الدوافع المنسوبة إلى أولئك الذين يروجون هذا التعبير، فإن التعبير لا يصبح بعد ذلك حرا، وسوف يكون تابعا لقيم أخرى لا أولوية لها أمام قيمة التعبير الحر.

تساءلت مرة إن كانت وسائل الاتصال العربية قد مارست دورها بحرية مطلقة مؤرخة لحرية الرأي، الأمر الذي حدا بي للبحث في المراجع؛ فوجدت أن الأستاذ أديب مروة في كتابه "الصحافة العربية وتطورها" ذكر أن الصحافة العربية في أواخر العصر العثماني كانت مطلقة الحرية، تنشر الأنباء على علاتها، وتنتقد أعمال الحكومة وموظفيها، حتى أنها لم تشفق على السلطان عبد الحميد نفسه. وكانت صحف لبنان كالبشري والجنان والجنة والتقدم وثمرات الفنون وغيرها تنشر مقالات عن مواضع الخلل في الدولة العثمانية، حتى أنها كتبت بصراحة عن مقتل رئيس الوزراء في دار الخلافة وخلع السلطان عبد العزيز ومراد الخامس عن العرش. ونشرت نبأ انتصار الروس سنة ١٨٧٧م (١٢٩٤هـ)على الجنود العثمانيين، غير أن السلطان عبد الحميد الذي خشي على حياته من تمادي الصحافة أصدر أمرا بتقييد حريتها، وضيق عليها المراقبة حتى غدت جسدا بلا روح، وأصبحت تقتصر على عبارات التمجيد للسلطان والدولة العلية، لتدخل حرية التعبير في عالمنا العربي بذلك سردابا مظلما حتى يومنا هذا، ورغم محاولاتها تصيد الفرص لمعانقة النور بين فترة وأخرى، إلا أنها لا تلبث أن تعود مرة أخرى لذلك السرداب.

ولعل حادثة إيقاف أستاذ الأجيال عبد الكريم الجهيمان في زمانه مثالا واضحا، فقد نشر مقالا ورده من قارئ اسمه محمد بن عبد الله، ويبدو لي أن الجهيمان نفسه هو من كتب المقال ونشره باسم مستعار، وقد دعا فيه إلى تعليم البنات، الأمر الذي اعتبر في حكم الزندقة آنذاك. وقد أدى نشر المقال إلى سجنه واحدا وعشرين يوما، كما تم إيقاف الصحيفة لتوجيه رسالة قوية لكل من عمل أو سيعمل في مجال الصحافة أو الإعلام بصفة عامة.

الصحافة عمل شاق، ووظيفة مضنية، وأبرز صعوباتها يكمن في الحصول على المعلومة من مصادرها، خصوصا إن كانت هذه المصادر أجهزة رسمية، وذلك لتدني الثقة بين المسؤولين فيها وبين الصحافيين أنفسهم، هذا إن لم تكن معدومة أساسا.

يقول صاحب مجلة (الأيام) العراقية عامر بدر حسون، أنه لا يمكن إغماض العين عن التطور الكبير الذي شهدته الصحافة العربية في المجال التقني أو المهني، رغم أنها ما زالت في غالبيتها تحاول تسويق الأوهام وغض النظر عن الواقع، وهي مثل المواطن العربي، شجاعة وجريئة جدا في توجيه السباب والشتائم إلى جورج بوش وغيره، لكنها عاجزة تماما عن انتقاد رئيس بلدية الحي التي تصدر فيه.

ختاما، أريد أن أذكر بأن الماضي الراكد الذي عشناه، يقابله حاضر حافل بآفاق المعرفة، تنشر فوائدها تكنولوجيا الاتصال بين مختلف بقاع الأرض. وأمام ذلك كله، لا تزال مجتمعاتنا تعاني سياسة المنع والحجب، اعتقادا من الجهات المختصة أنهم يسدون بابا من الذرائع في وقت باتت تتناسل فيه تناسل الأرانب. وكأنهم يجهلون عجز سياسة المنع في التحكم في وسائل الاتصال أمام تكنولوجيا الانترنت الكفيلة بهدم كل الحواجز.

أن لم يرتفع سقف الحرية لتنمو الأفكار تحت الشمس، فسوف تتعفن في السراديب، وتنقلب إلى سموم تسري في جسد الأمة والمجتمع فتصيبه بالأمراض الفكرية.

**الأسئلة والمداخلات:**

**مدير الندوة:**

أود أن أتوقف حول مسألتين قبل أن أفتح المجال للإخوة.

رغم أن الصحافة السعودية تحمّل مالا تطيق، إلا إني أجدها قد تطورت في العقد الأخير، وعلى الأخص في الجانب التقني. ولو قارنا مساحة النقد فيها قياسا بالدول المجاورة، لوجدناها احتلت مرتبة متقدمة؛ تشهد بذلك محليات الأخبار التي تتصدرها، فضلا عن المساحة المتاحة لكتاب الرأي والمقالات النقدية. وأجزم أنه لا تكاد توجد صحيفة ليس فيها كاتب خفت نجمه.

فيما يخص سلطة المسؤولين في الأجهزة الحكومية؛ ففي أكثرها اليوم متحدث مسؤول باسم الوزارة أو الجهة. ومن خلال تجربتي الشخصية، وجدت أنه غالبا ما يكون المتحدث متعاونا جدا مع الصحافي، يزوده بالمعلومات المطلوبة في وقت قياسي، مما يعكس ديناميكية متطورة لدى المجتمع، فضلا عن استجابة واضحة من قبل الدولة.

**الأستاذ أثير السادة (كاتب وناقد مسرحي):**

أجد أنا قطعنا مسافة التي قطعناها على مستوى حرية الصحافة، خصوصا وأنا أرى ما أستطيع تسميته بحرية التعبير بالإنابة، حيث محاولة تهيئة بعض الأصوات لتكون هي المحتكر لحرية التعبير، مع ملاحظة أنها قد تنأى عن هموم الناس وقضايا الشارع رغم وجود من لهم القدرة والقابلية على تقديم ما هو أنضج والذهاب بالمجتمع إلى ما هو أبعد في قضاياه الغير مطروقة بعد، الأمر الذي قد يلجئها إلى طرق أبواب بعيدة عن الصحافة، كما هو الحاصل مثلا مع بعض الشبكات والمواقع الالكترونية، كشبكة راصد التي استطاعت أن تثبت قدرتها على متابعة الأحداث وتغطيتها، فضلا عن إتاحتها مساحة غير محدودة للأقلام الجادة، لكنها لا تزال تبحث عن طريق لصحافة محلية يتم استيعابها فيه، ولعلها تجد يوما.

ما أفهمه، أن الحرية ليست معطى جاهزا، بل إمكانا يتخلق ضمن صيرورة الوعي بالحاجة لها، وعلى ذلك أفترض أن تبقى الحرية سؤالا قلقا للإنسان في أي مجتمع كان.

سؤالي هو، ما طبيعة سؤال الحرية المتعلق بالتعبير في هذه المرحلة، وما هو المدى الذي يتحرك فيه فيما يتعلق بالصحافة المحلية؟

**المحاضر:**

إن مفهوم الحرية في عالمنا العربي بصفة عامة للأسف الشديد أمر غير واضح حتى لأصحاب القرار أنفسهم، مما يوقعنا معهم في مآزق كثيرة؛ فهم لا يعون حين يتخذون قرارا القاعدة التي ينطلقون من خلالها، وبدلا من ضبط العلاقة بين المجتمع والقرار، تجدهم يحصرون تفكيرهم في كيفية إيجاد الحواجز وليس كسرها.

يعتقد البعض أن الحرية انفلات يمارسون به ما يشاؤون دون ضوابط، وما ذلك إلا لحالة من الكبت، وتحديدا الديني. وأنا أتفق معك أنه ليس ثمة قرار رسمي يفرض حدود الحرية، والمندرجين تحتها، حتى أصبحت متاحة لفئات معينة في المجتمع.

فيما يخص سؤالك الثاني، وما ذكرت من طاقات تبحث عن طريق للصحافة المحلية، فمن خلال عملي في جريدة الرياض، أعرف أن هناك مساحة متاحة لمن يريد أن يعبر عن رأيه، وجريدة الرياض هي الجريدة الأولى التي وضعت العملية التفاعلية مع القارئ، مع ضبط منطقي حين يتطلب الأمر.

وأخيرا لا أجد حرجا من التواصل مع المنتديات. وأتساءل بالمناسبة عن سبب تقليلنا لقيمتها في الوقت الذي باتت فيه تشهد إقبالا منقطع النظير، لا أبالغ إن قلت أنه ربما طغى على بعض الصحف المطبوعة الموجودة.

**الأستاذ محمد الدهان (مصرفي وناشط اجتماعي):**

في معرض ما تحدثت، ذكرت بعض المراجع في تعريف حرية الصحافة، ليتك تعطينا تعريفك الشخصي لها.

سؤالي الثاني حول فرنسا، رائدة الحريات التي منعت مؤخرا بث قناة المنار على أرضها لما تتبناه من توجه لا يتماشى مع سياستها الإعلامية، ما رأيك في ذلك؟

وأخيرا، كيف تجد مستقبل الصحافة في بلادنا العربية، وتحديدا المملكة؟

**المحاضر:**

دعني أبدا من حيث انتهيت، ولن أذكر رأيي الشخصي كما فعل الأستاذ ميرزا الخويلدي، فشهادتينا في الصحافة مجروحة، كوننا ننتمي لهذا الخط. ولكن، لو رصد المتلقي اتساع هامش الحرية خلال السنوات

الماضية، فإنه سيجد الجواب حتما، وفي ذلك إشارة إلى أن القافلة على أقل تقدير تسير للأمام، وهذا هو المهم؛ والخوف يكمن في توقفها أو رجوعها للوراء، لا لشيء سوى أننا ننظر لخطوة أبعد مما نتوقع.

تساءلت عن رأيي في موقف فرنسا إذ أوقفت قناة المنار. أنا لا أمجد فرنسا في حرية التعبير أو حرياتها الأخرى المتاحة، وأستوعب تماما ما تقوم به والكثير من الدول عريقة الديمقراطية؛ فبعد الحادي عشر من سبتمبر برزت مشكلة الإرهاب التي حدت بكثير من الحكومات للتضييق على الكثير من حرياتها ومراجعة دساتيرها، وذلك أمر محبط حقيقة. وإزاء ذلك، على الشعوب أن لا تستسلم أو تستكين، بل أن تطالب بحقوقها في كل مناسبة تتاح لها فيها الفرصة.

**الأستاذ نجيب الخنيزي (كاتب وباحث):**

موضوع الحريات الصحفية جزء لا يتجزأ من منظومة الحقوق والحريات العامة؛ وبالتالي لا يمكن إلا أن تكون هناك علاقة تداخل وتأثير متبادل بينهما. ومن المؤسف جدا ما تكشفه الدراسات حول تدني مدى شفافية و حرية التعبير في البلدان العربية مقارنة ببلدان العالم بما فيها بعض دول العالم الثالث.

وحين نتحدث عن التقدم الطفيف في مجال الحريات الصحفية لا شك أن هنالك تقدما ملموسا، خصوصا في الآونة الأخيرة، لكن، وبمقارنة صحافة المملكة اليوم مع خمسينيات القرن الماضي نجد عملية قطع وتأخر؛ فقد كان سقف الحرية المتاح آنذاك إزاء قضايا داخلية وعربية وعالمية عاليا جدا، وهذا يعكس لنا كون الحريات عملية تراكمية لها جوانبها الاجتماعية والتشريعية والقانونية والسياسية.

فيما يتعلق بالرقيب، أتفق مع فكرة عدم وجود مسمى رقيب، ولكني أجزم أن هناك الكثيرين ممن عانوا شكلا من أشكال التدخل والانتهاكات، أبسطها يكمن في منع المقال كليا أو جزء منه، وأصعبها إيقاف الكاتب مؤقتا أو دائما، ولذا أجد أن حرية التعبير بحاجة إلى تشريعات وأنظمة وقوانين تحمي الصحفي من أي تطاول دون أمر قضائي مبني عليها.

**الأستاذ محمد المحفوظ (كاتب ومفكر سياسي):**

ليس في الحديث عن حرية التعبير في عالم الإنسان حديث عن حرية مطلقة ومثالية، بل حرية نسبية يخلقها الإنسان نفسه. ومن خلال الحديث شعرت به يتوجه لخلق طرف واهب للحرية، في حين أن الإنسان نفسه هو المتحكم الحقيقي في ذلك؛ فهو القادر على توسيع دائرة الحرية له كفرد، أو للمجتمع ككل، عبر كسر القيود الذاتية والموضوعية في تقديري. أما فيما يرتبط بحرية التعبير في المؤسسات التعليمية، فأود أن أتحدث عن ثلاث نقاط بشكل مختصر:

١) كلما ابتعدت المؤسسة الإعلامية عن الايدولوجيا كلما استطاعت توسيع دائرة الحرية، ولاشك أن الايدولوجيا بشكل عام عنصر قيد ومانع من تطوير حرية التعبير في المؤسسة الإعلامية، وما استطاعت بعض المؤسسات الإعلامية أن تكسر الكثير من القيود وتوسع من حرية التعبير في أدائها إلا بتخفيف الايدولوجيا، وذات الأمر ينطبق على المؤسسة الإعلامية في مجتمعنا.

٢) لا يمكن أن تتطور المؤسسة الإعلامية إلا في فضاء اجتماعي متحرك، فالإعلام ليس مفصولا عن الحراك السياسي والثقافي والاجتماعي، وكلما تطور المجتمع في هذه الجوانب، كلما انعكس ذلك بشكل طبيعي على الأداء الإعلامي؛ فالعلاقة بينهما طردية.
٣) لطبيعة التكوين الإعلامي الثقافي دور أساسي في توسعة حرية التعبير؛ فتكويننا المحافظ مقيد بقيد غير واضحة من شأنها أن تنعكس على أدائنا وقدرتنا على تجاوز القيود.

**المحاضر:**

تختلف الأنظمة المتعلقة بحرية النشر في المملكة العربية السعودية عن نظام المطبوعات، وهو المرجع والموجه لأي جهة قانونية في وزارة الثقافة والإعلام وليس في المحاكم الشرعية؛ فهناك لجنة مسؤولة عن التقاضي. وهذا الأمر يتقاطع مع النظام الموجود وربما احتاج إلى نوع من التحديث الذي لا يمكن أن يتم إلا بوجود قانون واضح يفصل هذه الأمور بالتفصيل، والنظام الموجود حاليا هو عبارة عن نصوص عامة تساعد في فهم مناحي القضايا بعيدا عن المحاكم الشرعية التي لو تدخلت لأدخلتنا في مشكلة كبيرة.

الأمل أكبر من الواقع، ولكن يجب الاعتراف بأنه يوجد هناك مساحة مناورة جيدة لمن يستطيع أن يناور. كل من هنا من كتاب جربوا حتما أن للرقيب رؤية معينة قد يتنازل عنها بإصرار الكاتب نفسه، مع ضرورة استيعاب أن ذلك ليس تفضلا منه، أو منحة يمنحها الكاتب، بل حق مشروع لإنسان حر سعى للحصول عليه.

**مشارك من الحضور:**

يحضرني قول الإمام الحسين ﷺ(متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا؟). الحقيقة أن الحرية ليست قيمة إنسانية فقط، بل ممارسة وسلوك نفتقر له في أبسط حالات حياتنا؛ فممارسة القمع الاجتماعي والأسري فن يتقنه الكثيرون، وقد يتجاوزون فيه السلطة نفسها. وحتى نحصل على قدر الحرية الذي نحلم به، علينا أولا أن نخلق احترامها في أنفسنا مع الآخرين، أو سنكون ممن يمارسون الازدواجية بين معنى الحرية الإنساني الجديد الذي يطالبون به، ويقيمون الجانب الآخر.

**المحاضر:**

لقد لمست الجرح فعلا. إن الحقيقة المؤلمة تكمن في أن المتلقي أصبح أكثر سلطوية من الرقيب. وأذكر أنه كثيرا ما كانت تصلني رسائل من قراء يطالبون محاكمتي، حتى أوصل أحدهم خطابه إلى وزير الداخلية وصولا إلى رئيس التحرير طالب فيه بمعاقبتي وسجني وإيقافي. وأنا إذ أذكر ذلك، أؤكد على حق المجتمع في ممارسة الحرية الحقيقية، ولا أتهمه بالمناسبة بالانفلات، ولكني أيضا أرى أنه لولا محاولات الضبط من الجهات المسؤولة، لرأينا العجب؛ فما زال المجتمع في أول التجربة ويحتاج لضوابط هذه الممارسة.

**الأستاذ فؤاد نصر الله (كاتب وصحفي):**

أعتقد أنه حتى تصبح الحرية طبيعية في حياتنا الاجتماعية والإعلامية أيضا أو حرية الإعلام، فإنه يجب أن تكون مثل الهواء الذي نتنفسه منذ بداية حياتنا، لا يجب أن يمنع عنا أو نمنعه عن الآخرين. ولكن الواقع يؤكد أن المجتمع السعودي يحتاج لفترة طويلة لكي يتنفس الحرية الحقيقية.

في إعلامنا العربي، يمارس الكذب والدجل ويسوق له بما يجعله حقيقة يصدقها الناس؛ فعلى سبيل المثال، نجد الصحافة العربية تروج لكذبة أن شيعة العراق يذبحون السنة حتى باتت نظرية عالمية رغم بطلانها حقيقة.

**مدير الندوة:**

لا أظن أن هناك صحيفة -سعودية على الأقل- تمارس الكذب بهذا النوع من الصلافة؛ فلابد أن يستوفي الخبر اليوم شروطه المهنية لينشر. أما عن الموضوع العراقي، فهناك الكثير من المقالات في الصحف المحلية ترى الموضوع العراقي بوعي واضح يحمل الاحتلال كامل المسؤولية رغم قناعتي بوجود عراقيين من كل الطوائف يقتلون بعضهم البعض.

**المحاضر:**

أنا غير مخول للحديث عن أي وسيلة أخرى غير جريدة الرياض كوني أعمل فيها، وأجزم أنه لا يمكن أن تسمح جريدة الرياض بذلك على الإطلاق. وأعتقد أنه حتى الدولة لا تسمح بذلك، فأسماء الكتاب معروفة تماما.

**الأستاذ جعفر الشايب (راعي المنتدى):**

في الحقيقة، عندما تبادلنا الرأي حول موضوع حرية التعبير في عالمنا العربي فلأهمية هذا الموضوع في ظل التحولات التي تمر بها المنطقة. ولقد أفادنا الأستاذ عبد الله القعيد كثيرا بالحديث عن الجانب القانوني والدستوري في المواثيق الدولية والدساتير المحلية حول إقرار مبادئ حرية التعبير عن الرأي وحرية الإعلام بمختلف أشكاله، وكذلك التحديات والمصاعب التي تعترض هذه المهمة الإنسانية الكبيرة. وحتى يكون الموضوع شاملا وقريبا منا، تحدث عن واقع الإعلام لدينا في المملكة، ولاحظنا والكل يشهد بذلك، أن هنالك تحول خلال السنوات الماضية مقارنة بما كان عليه في الماضي، تحولات مهمة وكبيرة جدا في هامش الحرية والتعبير عن الرأي في مختلف وسائل الإعلام المحلية؛ الظرف الذي يفرض سؤالا حول مسؤوليتنا من أجل المحافظة على هذه المكتسبات لضمان استمراريتها لنا وللأجيال القادمة.

كنت أتمنى حقيقة أن لا يقتصر الحديث على الجانب الرسمي للرقابة، وذلك بالتطرق للجانب الاجتماعي، وهو الضاغط الحقيقي في القضية، ولقد أشار الأستاذ عبد الله القعيد لبعض الضغط الذي يمارسه المتلقي، مستشهدا ببعض صور المضايقات والإشكالات الاجتماعية التي تحد من حرية التعبير عن الرأي وحرية الكتابة وحرية النقد، مما يجب معالجته والتطرق إليه لخلق مناخ أكثر حرية وملائمة لهذه التطورات التي تجري من حولنا.

في نهاية هذا اللقاء أكرر شكري لضيفنا الكريم والعزيز وأتمنى أن تتواصل زياراته إلى المنطقة، وأن يشاركنا دوما مثل هذه المنتديات واللقاءات والحوارات الثرية، كما أشكر الأستاذ ميرزا الخويلدي أيضا على إدارته للحوار، وكل الزملاء الذين شاركوا بالرأي والفكرة. وأتمنى أن نكون قد خرجنا بالفائدة المرجوة.